[حروف العطف]

قد تكون " أو " في الخبر لغير الشك، وهو: أن تكون للإبهام على المخاطب، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، و ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس:٢٤].

وأن تكون للتخيير: نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة:٧٤] أى: أنها قد بلغت النهاية في القسوة، فشبهوها بقسوة الحجارة إن شئتم وإن شئتم بما هو أقسى من الحجارة.

وأن تكون للتفضيل كالمذكورة في الحدود والرسوم.

وأن تكون للتقريب، كقولك: ما أدرى أذن أو أقام، أى: لسرعته، وإن كان يعلم أنه أذن. ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل:٧٧].

وأما في الأمر فتكون للتخيير أو الإباحة، والفرق بينهما أنه في التخيير لا يجوز الاتيان بكل واحد منهما ويجوز في الإباحة، مثال التخيير: كل سمكًا أو لبنًا، يجوز له أكل أيهما شاء، ولا يجوز له أكلهما معًا، هذا إذا كان التخيير أمرًا.

أما إذا كان نهيًا، فحينئذ إما أن يكون نهيا عن شيئين على البدل، أو أحدهما في معنى الآخر، أو عن شيئين لا يكون أحدهما في معنى الآخر.

أما الأول فكقولك: لا تأت زنى أو قتل نفس بغير حق، وكقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤] فها هنا يجب الكف عن كل واحد منهما منفردين ومجتمعين؛ لأنه نقيض لقولنا: أطع أحد هذين، وجبت إطاعة أحدهما، فلما قال: لا تطع أحدهما، حرم طاعة كل واحد منهما؛ لأن النهي ضد الأمر.

وأما الثاني: فكقولنا: لا تأخذ درهما أو دينارا، فهاهنا يجب عليه الامتناع عن تناول أحدهما، وعن تناولهما معا حتى إنه إذا جمع بينهما في الأخذ كان عاصيًا.

في بعض النسخ وقع: (وأما " أم " هذه فهي التي تسمى المتصلة، وهي لازمة لهمزة الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهمزة).

ومعناه: إذا كان ما يلي " أم " المتصلة اسمًا مفردًا ولي الهمزة كذلك، وإن كان يليها جملة اسمية أو فعلية ولي الهمزة كذلك.

وأورد النقض بقوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات:٢٧]، وبقوله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف:١٩٣].

وأجيب عن الأول بأن ﴿السَّمَاءُ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف، و﴿بَنَاهَا﴾: حال، فقد ولى كل واحد منهما جملة اسمية.

وعن الثاني بأن ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ في تقدير: أم صمتم، فوضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية، وهو كثير.

وقوله: (لم يجز: أرأيت زيدًا أم عمرًا؟).

نص سيبويه على جواز ذلك، وقال: لو قلت: ألقيت زيدًا أم عمرًا؟ كان حسنًا، ومنه قوله:

ليت شعرى نعمى أتهوين من يهواك أمن رضيته بالشباب

وقد يستغنى عن "إما " الثانية بـ " إلا "، كقول الشاعر[1]: [الوافر]

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

---

(١) يليهما:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

للمثقّب العبديّ.

والشّاهدُ فيهما: (وإلاّ فاطّرحني) حيث استغنى عن تكرير (إمّا) بذكر (إلاَّ) المركّبة من (إن) الشّرطيّة و (لا) النّافية.

انظر: المفضّليّات ٢٩٢، والأزهيّة ١٤٠، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٦/٣، ١٢٧، والمقرّب ٢٣٢/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢٨/٣، وابن النّاظم ٥٣٦، ٥٣٧، ورصف المباني ١٨٦، والجنى الدّاني ٥٣٢، والمغني ٨٦، ٨٧، والأشمونيّ ١١٠/٣، والدّيوان ٢١١، ٢١٢.

obeikandi.com

وقد استغنى بالثانية عن الأولى، ومنه قوله[١]: [الطويل]

تُهَـاضُ بِـدَارٍ قَـدْ تَقَـادَمَ عَهْـدُهَا وَإِمَّـا بِـأَمْوَاتٍ أَلَـمَّ خَيَالُهَـا

وقد تجيء الثانية عارية عن الواو، كقوله:

إما إلى جَنَّـــةٍ إما إلى نـــار

يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، كقول الشاعر[٢]: [الوافر]

أَلا يَـا نَخْلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَلَيْـكِ ورَحْمَـةُ الله السَّـلامُ

وكذلك[٣]: [الطويل]

---

(١) قائله: هو ذو الرمة -وقيل: الفرزدق- من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف.

اللغة: "تهاض" من الهيض -من هاض يهيض هيضا- أي: نكس بعد أن تماثل للشفاء، ويروى "تلم"، وهو فعل مضارع مبني للمجهول، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة في بيت سابق، ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض، "تقادم" طال الزمن.

المعنى: وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو في أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه؛ وذلك بسبب رؤية الديار التي كانت مسرح هواه.

الشاهد فيه: "بدار" أصله: إما بدار قد تقادم عهدها، وإما بأموات؛ فحذفت "إما" الأولى اكتفاء بإما الثانية.

انظر: الأشموني ٤٢٦/ ٢، والسيوطي في همعه ١٣٥/ ٢.

(٢) البيت للأحوص.

و(النّخلة) هُنا: كناية عن المرأة. و(ذات عرق): موضعٌ بالحجاز.

والشّاهدُ فيه: (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة.

انظر: مجالس ثعلب ١٩٨/١، والأصول ٣٢٦/١، ٣٤٤، ٢٢٦/٢، والجُمل ١٤٨، والخصائص ٣٨٦/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٧٦/١، واللّسان (شيع) ١٩١/٨، والمقاصد النّحويّة ٥٢٧/١، والتّصريح ٣٤٤/١، والخزانة ١٩٢/٢، وحواشي ديوان الأحوص ٢٣٩.

(٣) هو ليزيد بن الحكم.

(مرعوي): منكفّ، يقال: ارعوى عن القبيح، أي: كفّ.

جَمَعْــتَ وَفُحْشًــا غِيبَــةً وَنَمِيمَــةً ثلاث خصال لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

ويجوز الفصل بين المعطوف وحرف العطف بظرف أو جار ومجرور، كقوله(١): [المنسرح]

=

والمعنى: جمعت القبح من أطرافه: الفحش، والغيبة، والنّميمة؛ وهي خصال الشّر، ولستَ بِمُنْتَهٍ عنها.

والشّاهد فيه: (وفحشًا) حيث ذهب ابن جنّي إلى أنّ الواو في (وفحشًا) هي واو المعيّة، وأنّ الشّاعر قدّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب؛ وذهب الجمهور إلى أنّ الواو هذه هي واو العطف، وأنّ (فُحشًا) معطوف على (نميمة)؛ لكنّ الشّاعر اضطّر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتّقدير: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفُحشًا.

انظر: الخصائص ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ٦٩٦/٢، وابن النّاظم٢٨٠، والمقاصد النّحويّة ٨٦/٣، ٢٦٢، والتّصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، والهمع ٢٤٠/٣، والأشمونيّ ١٣٧/٢، والخزانة ١٣٠/٣.

(١) من قصيدة الأعشى مَيْمُون بن قَيْس في مدح سلامة ذا فائش، والرواية في الديوان ص ١٧٠ "كشبه أردية الخمس".

الشاهد فيه: فَصْلُهُ بَيْنَ حَرْفِ العَطْفِ وَالمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ ضَرُورَةً، فَصَلَ بِقَوْلِهِ: (يَوْمًا) بَيْنَ الوَاوِ و(أَدِيمَهَا).

لغة البيت: (العَصْبُ): من بُرُودِ اليَمَنِ مُوَشَّاة، يُعْصَبُ غَزْلُهَا ثُمَّ يُدْرَجُ، ثُمَّ يُصْبَغُ، ثُمَّ يُحَاكُ. وَلَيْسَ مِنْ بُرُودِ الرَّقْمِ وَلا يجْمَعُ، إِنَّمَا يُقَالُ: بُرْدٌ عَصَبٌ، وَبُرُودٌ عَصْبٌ.

وَالعَصْبُ أَيْضًا: الطَّيُّ وَالشَّدُّ. وَالعَصْبُ: جُفُوفُ الرِّيقِ بِالفَمِ، قَالَ: [الطويل]

يُصَلِّي عَلَى مَنْ مَاتَ مِنَّا عَرِيفُنَا وَيَقْرَأُ حَتَّى يَعْصِبَ الرَّيقُ بِالفَمِ

وَقَالَ آخَر: [الرجز]

يَعْصِبُ فَاهُ الرِّيقُ أَيَّ عَصْبِ

عَصْبَ الجُبَابِ بِشِفَاهِ الوَطْبِ

وَالعَصْبُ أَيْضًا: جَمْعُ عُصْبَةٍ، وَهُوَ كُلُّ شَجَرَةٍ تَلْتَوِي عَلَى الشَّجَرِ، وَلَهَا وَرَقٌ ضَعِيفٌ، قال: [الرجز]

إِنَّ سُلَيْمَى عَلَّقَتْ فُؤَادِي تَنَشُّبَ العَصْبِ فُرُوعَ الوَادِي

و(أَدِيمُ الأَرْضِ وَأَدَمَتُهَا): وَجْهُهَا.

=

و(النَّغَلُ): الفَسَادُ، وَأَصْلُهُ فِي الجِلْدِ، يُقَالُ: نَغِلَ الجِلْدُ فِي الدِّبَاغِ يَنْغَلُ، نغَلا، فَهُوَ نَغْلٌ.

وَمَعْنَى البَيْت: مفهوم

يَقُولُ: يَوْمًا تَرَى الأَرْضَ بِالنُّورِ وَالنَّبَاتِ كَأَرْدِيَةِ العَصْبِ، وَيَوْمًا تَرَاهَا مُخْتَلِفَةً سَوْدَاءَ مُغْبَرَّةً كَالجِلْدِ النَّغِلِ.

الإعراب: قَدْ تَقَدَّمَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنَ البَيْتِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الكِتَابِ العَزِيز: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَعَلَ (يَعْقُوبَ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَعَلَيْهِ تَلَقَّاهُ القَوْمُ، مِنْ أَنَّهُ مَجْرُورُ المَوْضِعِ، وَالآيَةُ أَصْعَبُ مَأْخَذًا مِنَ البَيْتِ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ حَرْفَ العَطْفِ فِي الآيَةِ نَابَ عَن الجَارِّ الَّذِي هُوَ البَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِإِسْحَاقِ).

وَأَقْوَى أَحْوَالِ حَرْفِ العَطْفِ، أَنْ يَكُونَ فِي قُوَّةِ العَامِلِ قَبْلَهُ، وَأَنْ يَلِيَ مِن العَمَلِ مَا كَانَ الأَوَّلُ يَلِيهِ. وَالجَارُّ لا يَجُوزُ فَصْلُهُ مِنْ مَجْرُورِهِ.

وَهُوَ فِي الآيَةِ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الوَاوِ وَيَعْقُوب بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾.

وَقُلْنَا: إِنَّ الفَصْلَ بَيْنَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ لا يَجُوز، وَهُوَ أَقْبَحُ مِنْهُ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إليه، وَقَالَ الشَّاعِر: [الطويل]

فَلَوْ كُنْتَ فِي خَلْقَاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُول سَبِيلُ

فَفَصَلَ بَيْنَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ بِالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ: (مِنْهَا)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَرْفُ العَطْفِ فِي قَوْلِهِ: (وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلا)؛ لأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى النَّاصِبِ الَّذِي هُوَ (تَرَى)، فَكَأَنَّ الوَاوَ أَيْضًا نَاصِبَةٌ، وَالفَصْلُ بَيْنَ النَّاصِبِ وَمَنْصُوبِه، لَيْسَ كَالفَصْلِ بَيْنَ الجَارِّ وَمَجْرُورِهِ، وَإِذَا جَاءَ بَيْنَ الجَارِّ وَمَجْرُورِهِ كَانَ بَيْنَ النَّاصِبِ وَمَنْصُوبِهِ أَسْهَلَ.

وَيَحْتَمِلُ فِي الآيَةِ، أَنْ يَكُونَ (يَعْقُوب) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْله: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾، وَالمَعْنَى: آتَيْنَاهَا يَعْقُوب، فَإِذَا كَانَ هَذَا، لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَصْلٌ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ الفَصْل بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ لَبِيد:

فَصَلْقَنَا فِي مُرَادٍ صَلْقَةً وَصُدَاءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلِ

فَفَصَلَ بـ (صَلْقَةٍ) بَيْنَ (مُرَادٍ) (وَصُدَاءٍ)، وَفَصَلَ بـ (صُدَاءٍ) بَيْنَ (صَلْقَة) وَصِفَتِهَا، وَقَالَ الآخر:

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ أَنْ تُكَلِّفَ نَائِبًا مِنْ دُونِهِ فَوْتٌ إِلَيْكَ وَمَطْلَبُ

فَفَصَلَ بـ (إِلَيْكَ) بَيْنَ (فَوْتٍ وَمَطْلَبٍ).

يَوْمًـا تَرَاهَـا كَشِـبْهِ أَرْدِيَـةِ الـ ـــعَصْبِ وَيَوْمًـا أَدِيمَهَـا نَغِـلا

وجعله أبو على شاذًا، وهو في القرآن كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء:٥٨] ففصل بـ "إذا " وما أضيفت إليه بين " الواو " و ﴿أَنْ تَحْكُمُوا﴾ وهو معطوف على ﴿أن تؤدوا﴾ وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة:٢٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس:٩]، ففصل بـ(مِنْ خَلْفِهِمْ) بين " الواو " و ﴿سَدًّا﴾.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ ففصل بـ (مِنَ الأَرْضِ) بين " الواو " و ﴿مِثْلَهُنَّ﴾، وهو كثير.

=

قَالَ أَبُو الفَتْح عُثْمَان بْن جِنّي: وَإِذَا جَازَ الفَصْلُ بَيْنَ المُفردَيْنِ، كَانَ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ أَجْوَدَ، لاسْتِقْلالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِنَفْسِهَا، وَحَاجَةِ المُفْرَد إِلَى غَيْرِهِ.

وَقَبْلَ البَيْت: [المنسرح]

الأَرْضُ حَمَّالَــةٌ لِمَـا حَمَـلَ الله فَمَـا إِنْ يُـرَدَّ مَـا حَمَـلا

وَالهَاءُ فِي (تَرَاهَا) رَاجِعَةٌ إِلَى الأَرْضِ، فَاعْلَمْهُ.

انظر: تاج العروس ٢٥/١٦، ولسان العرب ٨/١٢.